الخاتمة ونتائـج البحث :-

بَعدَ تِلكَ الرِّحلةِ القُرآنيَّةِ فِي رِحابِ **” الأهْلِ والآلِ“** أرَى أنَّ مِنَ الضَّروريِّ أنْ أُوجِزَ ما بسطتُهُ فِي ثَنَايَا هَذَا البحثِ.. مِنْ خِلالِ خُلاصةٍ مُختَصَرَةٍ دالَّـةٍ عَلَى أهمِّ النَّتائِجِ التِّي تَوَصَّلتُ إليها في ثَنايـا البَحثِ، والتَّوصِياتِ التِّي أرَى مِنَ الضَّرورِيِّ أنْ يُؤخَذَ بِهـا بِنَظرِ الاعتِبارِ.. فأقُولُ وبِاللهِ التَّوفيقُ :-

 إنَّ صِحَّةَ فَهْمِ النُّصُوصِ الشَّرعِيةِ رَكِيزةٌ أساسِيَّةٌ وَرَئـيسةٌ لِصِحَّةِ الاسْتِدلالِ مِنْ خِلالِها، ولا يَسْتطيعُ الباحِثُ أنْ يَعْرِفَ مُرادَ اللهِ  فِي كِتابِهِ ، وَمُرادَ رَسُولِهِ » فِي سُنَّتِهِ إلاَّ بٱستقامةِ فَهْمِهِ لِكِتابِ اللهِ وَسُنَّةِ نَبيِّهِ، وَمِنْ أهمِّ الأُصُولِ العِلْميَّةِ لِفَهْمِ النُّصُوصِ الشَّرعيَّةِ هُوَ جَمْعُ النُّصُوصِ الوَارِدَةِ فِي البَابِ الوَاحِدِ ؛ حَيْثُ تُمثِّلُ - بِمَجْمُوعِهَا - وَحْدةً وَاحِدةً يُكمِّلُ بَعْضُها بَعْضَاً.. فَلا تتَّضِحُ المَسألةُ حتَّى تُسْتَوفَى جَمِيعُ النُّصُوصِ الوَارِدةِ فِيهَا.. وَتِلكَ هِيَ مِيزةُ التَّفْسِيرِ المَوْضُوعِيِّ بِأنْـواعِهِ الثَّلاثةِ، وتِلكَ هِيَ مهمَّتُهُ..

 إنَّ الأصلَ فِي الكَلامِ هُو دِلالتُهُ عَلَى مُـرَادِ المُتكلِّمِ ، إذْ إنَّ مُرادَهُ قدْ يَكُونُ فِي نَفْسِهِ، وَلا يُمكِنُ مَعْرفتُهُ إلاَّ عَنْ طَرِيقِ الأَلْفاظِ الدَّالَّةِ عَلَيهِ، وَلَيسَ لَنَا طَرِيقٌ لِمَعْرِفةِ المَعَانِي الَّتِي يُريدُها غَيرُ كَلامِهِ وألْفاظِهِ هُوَ دُونَ سِواهُ .. أمَّـا إذَا أبهَمَ المُتكلِّمُ مُرَادَهُ والمَعَانِيَ الَّتِي يَقْصِدُها بِحَيثُ تَحْتاجُ إلَى مَنْ يُفسِّرُها ويُبيِّنُها؛ فَعِندئِذٍ لا يُسمَّى ذَلِك كَلاماً، إنَّمـا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الألْغازِ والأصْواتِ الَّتِي لا مَعْنَى لَهَا، والَّتِي يُـرِيدُ المُتكلِّمُ فِيهَا - حِينَئذٍ - التَّعْمِيةَ والتَّلبِيسَ عَلَى السَّامِعِ !! وَلَيسَ لِذلِكَ كلِّهِ وُجُودٌ فِي كِتَابِ اللهِ  وَلا فِي سُنَّةِ نَبيِّهِ »؛ لأنَّها مَصَادِرُ مُتًَّصِفةٌ بِالبَيَانِ، وَمُرِيدةٌ للنُّصْحِ والهِدَايَةِ والإِرْشادِ ؛ لِـذا فإنَّ صَرْفَ الكَلامِ عَنْ ظَاهِـرِهِ مِنْ غَيْرِ الإتْيانِ بِدَليلٍ يُبيِّنُ مُـرَادَ المُتكلِّمِ إنَّما هُوَ تحكُّمٌ سَببُهُ الجَهلُ والهَوَى، بَـلْ أنَّ الوَاجِبَ عَلَى المُفسِّرِ أوِ المُؤوِّلِ لِهذَا الكَلامِ هُوَ إبقاؤُهُ عَلَى ظَاهِـرِهِ ..

إنَّ آيَ القُرآن كَلامٌ، والكَلامُ لَهُ قَوَاعدُ لا يَصِحُّ إلاَّ بِهَا، وأَولُهَا أنْ يَكُونَ المَعْنَى المَقْصُودَ مِمَّا يَصِحُّ تَفْسِيرُ الكَلامِ أوِ اللَّفْظِ بِهِ لُغَةً..

 إنَّ ٱلدَّليـلَ الَّذِي يُمْكِـنُ أنْ يُسمَّى دَلِيـلاً هُوَ مَـا كَانَ قَطْعِياً، أمَّـا ٱلظنِّيُّ، فَلا يُسمَّى دَلِيلاً، إنَّما هُو «أَمارةٌ»..

 كثُرَ الاستِدلالُ على مَعَانِي «**الأهـلِ والآلِ**» ودِلالاتِهِما وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِِما وَتَعلَّقَ بِهِما مِنْ مَسَائِلَ وأحْكامٍ بِأدِلَّةٍ لا تَخلُو مِنْ أنْ تكونَ صَحِيحةً، ولكِنَّها غَيرُ صَرِيحةٍ فِي الدِّلالةِ عَلَى المَعْنى المُرادِ ؛ وهذا هُو **الخَطأُ في المَدْلولِ** .. أوْ أنْ تَكُونَ تِلكَ الأدلَّةُ صَرِيحةً في الدِّلالةِ عَلَى المَعْنَى المُرادِ ، ولكِنَّها غيرُ صَحِيحةٍ أصْلاً ؛ وهَذَا هُوَ **الخطأُ في الدَّليلِ** !!

 إنَّ مُصْطَلَحَيِ «**الأهْـلِ**» و«**الآلِ**» يتَّحِدانِ وَيَشْترِكانِ فِي أكثرِ معانِيهِمَا اللُّغَوِيَّةِ ودِلالاتِهِمَا الاصْطِلاحِيةِ؛ حتَّى أنَّنا لَنَكادُ نُطلِق أيَّاً مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَهُما فِي أغلَبِ الأحيانِ.. بَـلْ تَعدَّى الأَمْرُ بِهِما إلَى أَرْضِ ٱلواقِعِ.. فأَهلُ ٱلنَّبِيِّ » مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ لا يَكادُونَ يَفْترِقُونَ في شَيءٍ عَنْ بَاقِي الآلِ آنذاكَ مِنَ ٱلصَّحْبِ الكِرامِ  مِنْ خِلالِ العَلاقاتِ الكَرِيمةِ الَّتِي تَجْمَعُهُمْ، والوشائِجِ الطيِّبةِ الَّتِي تَرْبِطُهُمْ.. فإنْ كانَتْ لَنَا بِهِمْ فِعْلاً أُسْوةٌ حَسَنَةٌ، وَكُنَّا حقَّـاً نَـرجُو اللهَ واليَومَ الآخِرَ؛ فلْنتأَسَّ بِهِمْ، ولْنَقْتدِيَ بِسيرَتِهِمْ العَطِرةِ ، ولْنقْتَفِ أَثَـرَهُمُ المُبارَكَ، وَنَحذُو حَذْوَهُمُ فِي ٱلتآلُفِ وٱلتَّرابُطِ وٱللًُّحْمةِ..

 إنَّ لِكلٍّ مِنْ لَفْظَتيِ «**ٱلأهْـلِ**» و«**الآلِ**» - فِي لُغةِ القُرآنِ، وَفِي ٱصْطِلاحِ العُلَماءِ - مَعْنيانِ: خاصٌّ وَعَامٌّ، فالأولُ فِي خُصُوصِ القَرَابَةِ، والثَّانِي فِي عُمُومِ الأتْباعِ.. حَيْثُ يأتِي لَفْـظُ «**الأهْـلِ**» - فِي الغالِبِ - بِالمَعْنى الخاصِّ، بَيْنَما يَكْثُرُ وُرُودُ لَفْظِ «**الآلِ**» بِالمَعْنَى العامِّ مَعَ مَجِيءِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمَعْنَى الثَّانِي، ولَكِـنْ بِنِسْبةٍ أدْنَى، وَدَرَجةٍ أقـلَّ.. وَبِتَعْبِيرٍ آخَرَ: يَكْثُرُ وُرُودُ لَفْظِ «**الأهْـلِ**» فِي القَضَايا النَّسَبِيةِ، بَيْنَمَا يَكْثُرُ وُرُودُ لَفْظِ «**الآلِ**» فِي القَضَايَا السَّبَبَيةِ، مَعَ مَجِيءِ كُلٍّ مِنْهُمَا بِالمَعْنَى الثَّانِي..

 إنَّ «**الأهلَ والآلَ**» - عِنْدَ اللهِ وَفِي مِيزانِهِ - لَيْسُوا قَرَابةَ الدَّمِ، إنَّمَـا هُمُ قَرَابَةُ العَقِيدةِ الَّتِي تَرْبِطُ بَيْنَ ٱلفَرْدِ والفَرْدِ مَـا لا يَرْبِطُهُ النَّسَبُ والقَرَابَةُ، وٱلمُنبتُّ مَنْ يَقْطَعُ هذِهِ القَرَابَةَ، فَـلا رَابِطَةَ لَهُ - بَعْدَ ذَلِكَ - وَلا وَشِيجَةَ؛ وَلَوْ كانَ ٱبناً.. وَعَلَيهِ فَإِنَّ «**أهْـلَ**» الأنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لَيْسُوا أهْـلَ لَحْمٍ وَدَمٍ.. إنَّمَـا هُمُ المُتَّقونَ الصَّالِحُونَ مِنْ «**أَهْـلِ**» العَقِيدةِ وَالإِيمَانِ؛ وَإنْ بَعُدَ نَسبُهُمْ مِنْهُم؛ فَمَنْ يَعْملْ بِشَرعِ أيِّ رَسُـولٍ يَكُونُ مِنْ «**أهْـلِ**» ذَلِكَ الرَّسُولِ.. وَأَنَّ أَعْدَاءَهُـمْ هُمُ العَاصُونَ؛ وإِنْ قَرُبتْ قَرَابتُهُمْ مِنْهم..

إنَّ النِّسبةَ للأنْبِياءِ لا تأتِي لِلذَّاتِ الَّتِي تَنْحَدِرُ مِنْ نَسَبِ النَّبِيِّ؛ بَـلْ يَكُونُ الانْتِسابُ للأنْبِياءِ بِالعَملِ الَّذِي تَصنَعُهُ الذَّاتُ.. كَمَـا إنَّ الانْتِمَاءَ الحَقِيقِيَّ لِلصَّالِحِينَ لَيْسَ بِالنَّسَبِ وَالحَسَبِ؛ إنَّمَا بِالعَمَلِ الخَالِصِ لِوَجْهِ اللهِ .. كَمَا أنَّ وَلايتَهُمْ وَلايةُ اللهِ؛ لأنَّهُمْ أوْلِياؤُهُ وأنْصارُ دِينهِ، وَوَلايةُ اللهِ  لا تَكُونُ إلاَّ بِالطَّاعَةِ وَالتَّقْوَى.. وَقَـولُ ربِّنا :  إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ ([[1]](#footnote-0))، وَقَولُ نَبِيِّنَا »: (( إنَّ أولِيائِيَ المُتَّقُونَ مِنْكُمْ ))([[2]](#footnote-1)) خَيْـرُ مَـا يُمَثِّلانِ هَذَا الجَانِبِ الكَبِيرَ، ويُفْصِحَانِ عَنْهُ ..

وَهَكَذا فإنَّ الإسْلامَ لا يَـرَى وَسِيلةً إلَى الجنَّةِ سِوَى العَمَلِ الصَّالِحِ ؛ فَلا يَتِمُّ ٱلتِحاقُ الذُّرِّيَّةِ بِمُجرَّدِ الانْتِسابِ، بَـلْ بِالاتِّباعِ الوَاعِي «بِإيمانٍ» لِمَسِيرةِ الجِيلِ المُتقدِّمِ .. أمَّـا مُجرَّدُ الانْتِماءِ النَسَبيِّ، أوْ حتَّى الاتِّباعُ الأعْمَى لا يُغْنِي شَيئاً حَسَبَ مَنْهجِ القُرآنِ.. وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَإنَّ البُنوَّةَ بِالنِّسْبةِ لِلأنْبِيـاءِ هِيَ بُنُوةُ ٱتِّباعٍ وَعملٍ، لا بُنُـوةَ نَسَبٍ وَذَاتٍ ؛ بِدَليلِ أنَّ الحَقَّ  نَفَاها عَنِ ٱبنِ نُوحٍ.. فالذَّاتُ مَنْكورةٌ ، والمَذْكورُ هُوَ العَمَلُ ..

 إنَّ لَفظَ «**أهْـلِ البَيْت**» - بِهذا ٱلتَّركِيبِ «**أهْـل**» مُضَافاً إلَى «**البَيْت**ِ» - فَلَمْ يَـرِدْ فِي القُرآنِ قَطُّ إلاَّ فِي ٱلزَّوجَةِ فَقَط ؛ فقدْ وَرَدَ فِي مَوْضِعَينِ مِنَ القُرآنِ لا غَيْرَ.. أحدُهُما فِي زَوْجَةِ إبْـراهِيمَ ، والآخَرُ فِي أزْواجِ النَّبِيِّ »، أُمَّهاتِ المُؤمِنيـنَ .. وَهُوَ المَعْنَى الحَقِيقيُّ لِـ«**أهلِ البيت**» .. أمَّـا فِي السُّنةِ وَفَهمِ أغلَبِ العُلَماءِ فقدْ وَرَدَ هَذَا اللَّفظُ عامَّاً لِيَشْمَلَ جَمِيعَ أقارِبِ النَّبِيِّ »، وَمِنْهُم: آلُ جَعْفَرَ، وآلُ العبَّاسِ، وآلُ عَقِيلِ، وآلُ عليٍّ ، وَمِنْهُم بَناتُهُ الأربَعُ، وَمِنْهم أبناؤه  ..

 إنَّ كُلَّ مَنْ يَقُومُ بِعَملٍ مَا يَنْتقِلُ - بِسَببِهِ - إلَى مكَانٍ، أوْ دَرَجةٍ، أوْ رُتبَةٍ مُعَينةٍ، أوْ مَنْ يَمْتلِكُ صِفَةً مُعيَّنةً، أوْ نَسَباً مَـا، يُؤهِّلُهُ وَيُمكِّنُهُ مِنَ ٱلارتِباطِ بِشَخْصٍ، أوْ شيءٍ مُعيَّنٍ.. يَكُونُ بِذَلِكَ العَمَلِ، أوِ ٱلنَّسَبِ، أوْ بِتِلكَ الصِّفَةِ مِنْ **أهْـلِ** ذَلِكَ المَكَانِ، أوِ ٱلدَّرجَةِ، أوِ ٱلرُّتبةِ، أوِ ٱلصِّفةِ، أوِ ٱلشَّيءِ ، أوِ ٱلشَّخصِ.. **كأهْـلِ الْجنَّة**ِ، **وأهْـلِ العِلْمِ**، **وأهْـلِ الإِيمانِ**، **وأهْـلِ الكِتابِ**، **وأهْـلِ القُرآنِ**، **وأهْـلِ السُّنَّة**ِ، **وأهْـلِ البَيْتِ**، **وأهْـلِ النَّبِيِّ** »...

 إنَّ «**آلَ الرَّجلِ**» هُمْ مَنْ يؤُولُونَ إلَيهِ، أوْ يَـؤولُ هُوَ إلَيهِمْ بِسَببٍ، أوْ نَسَبٍ، وَهُمْ أهلُ دِينِهِ، وأَصحابُهُ، وأَتْباعُهُ، وَمَنْ آمَنَ بِهِ، فَضْلاً عَنِ الأقْـرِباءِ ، والخاصَّةِ، وَذَوِي الأَرْحامِ .. ولا يَقْتَصِرُ هذا اللَّفظُ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ وقُرباهُ ، وَخاصَّتِهِ كَمَا هُوَ مَعْروفٌ ومُتَداوَلٌ ٱليومَ خَطأً لَدَى أوْساطٍ كَثِيرَةٍ !!!

 إنَّ «**آل النبي**» في أحاديثِ النَّبيِّ الأَكرَمِ aٍ » لَهُ مَعْنَيانِ قَرِيبٌ، وَبَعِيدٌ : فَالقَـرِيبُ هُوَ المُرادُ فِي مَقَامِ الزَّكاةِ ، وَهُمْ أقَارِبُهُ » مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي ٱلمُطَّلِبِ ٱلَّذِينَ تَمْتَنِعُ عَلَيهِمُ ٱلزَّكاةُ .. وٱلمَعْنَى ٱلبَعِيدُ هُوَ المُرادُ فِي مَقَامِ ٱلدُّعاءِ والمَدْحِ، وَهُمْ أتباعُهُ » مُطلَقاً، الأتْقِياءُ مِنْهُم وَغَيرُ الأتْقِياءِ !! وَهُمْ أيضاً كُلُّ مُسلِمٍ وَلَوْ كانَ عَاصِياً؛ لأنَّهُ أحْوجُ إلَى ٱلدُّعاءُ مِنْ غَيرِهِ .. وأَمَّـا بِشَكلٍ عامٍّ فَهُمُ الأتْباعُ والأنْصارُ ومَنْ هُمْ عَلَى دِيـنِهِ ومَنْهَجِهِ »..

 إنَّ لَفْظَ «**الآلِ**» لا يُضافُ إلاَّ إلَى أعلامِ ٱلنَّاطِقِينَ، دُونَ ٱلنَّكِراتِ، وَدُونَ الأَزْمِنَةِ والأَمْكِنَةِ.. فَنَقُولُ: آلُ فُلانٍ، وَلا يَصِحُّ قَولُنا: آلُ رَجلٍ، وَلا: آلُ زَمَانِ كَذَا، أوْ مَوْضِعِ كَذَا.. لِذَا فَمِنَ الأَخْطاءِ ٱلشَّائِعةِ قَولُ ٱلكَثِيريـنَ ٱليَومَ - وَحَتَّى ٱلعُلَمَاءَ مِنْهُمْ - عَنْ **آلِ النبيِّ** »: **آل ٱلبَيْت**ِ، أو: **آل بَيْتِ ٱلنَّبِيِّ**.. وذلِكَ كُلُّهُ خِلافَاً لِلَفظَةِ «**الأهْـلِ**» ٱلَّتِي يُمكِنُ إضَافَتُها إلَى كُلِّ مَا تَقَدَّم ..

 إنَّ مُصْطَلَحَ «**الأهْـل**» يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الدَّمِ ٱلنَّسَبَ، ومِنْ جِهةِ العَمَلِ وٱلاتِّباعِ وٱلسبب، ومِنْ جِهَةِ ٱلاختصاص.. أمَّـا مُصْطَلَحُ «**الآلِ**» فَإِنَّه يَكُونُ مِنْ جِهَةِ ٱلنَّسَبَ وٱلسَّبَبِ فَقَطْ ..

 إنَّ عَطْفَ لَفْظِ «**الأصْحابِ**» عَلَى«**الآلِ**» هُوَ فِي غَالِبِ أَحْوالِهِ - إنْ لَمْ تَكُنْ كُلُّهَا - مِنْ بابِ عَطْفِ ٱلخاصِّ عَلَى ٱلعامِّ ؛ لِلتَّنْوِيهِ وٱلتَّشرِيفِ وٱلاهْتِمامِ، لا لِلمُغايَـرَةِ كَمَا يَفْهَمُهَا ٱلكَثِيرُونَ ٱليَومَ .. وَهُوَ كَعَطفِ جِبْرِيلَ عَلَى ٱلمَلائِكةِ وَهُوَ مِنْهُمْ، وَكَعَطْفِ ٱلسَّبعِ ٱلمَثَانِي عَلَى ٱلقُرآنِ ٱلعَظِيمِ وَهِيَ مِنْهُ، وكَعَطْفِ الصَّلاةِ الوُسْطى عَلَى الصَّلَواتِ الخَمْسِ وَهِيَ مِنْهَا... وغيرِ ذلِكَ - مِمَّا لا يَخْفى - كَثيرٌ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ، والسُّنَّةِ ٱلمُطَهَّرةِ ، وكَلامِ العَرَبِ !!

 تَواتَرَتِ ٱلآياتُ القُرآنِيَّةُ والأحادِيثُ الشَّرِيفةُ الَّتِي تَجْعلُ مِنْ عَمَلِ الإنْسانِ مِيزاناً لَهُ، يَتِمُّ تَقْييمُهُ مِنْ خِلالِهِ.. ولا تَكَادُ تَذْكُرُ نَسَبَهُ وَحَسَبَهُ بِشَيءٍ .. وٱلقُرآنُ الكَرِيمُ يَذْكُرُ الأشْياءَ عَلَى قَدَرَ ٱهْتِمَامِهِ بِها، فَمَنْ طَلَبَ أوْ زَعَمَ ٱنْتِسابَهُ لِشَخْصٍ مَـا، أوْ جِهَةٍ مُعيَّنة مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ وَبَذلٍ وَسَعْيٍ؛ فَقَدْ رَامَ صَعْباً، وٱدَّعَى وسَألَ مَا لَيْسَ لَهُ بِحَقٍّ..

 إنَّ لِكُلِّ شيءٍ حقيقةً وبرهاناً، وحقيقةُ الحُبِّ ٱلعَمَلُ والسَّعْيُ مِنْ أجلِ إرضاء المَحْبوبِ فَضْلاً عَنِ ٱتِّباعِهِ ؛ إذْ بِالعَمَلِ وَحْدَهُ يبلُغُ ٱلعَبْدُ غايةَ الحُبِّ، وبِهِ يُثبِتُ صِدْقَ دَعْواهُ، ويأتِي عَلَيها بِالبيِّنةِ ؛ وذلِكَ لأنَّ فَضلَ الأعْمالِ لَيْسَ بِمُجرَّدِ صُوَرِها، بَـلْ بِحَقَائِقِها فِي القُلُوب .. فالحُبُّ مِنَ الحقائِقِ القلبيَّةِ الباطِنةِ ؛ فلا بُدَّ لَهَا مِنْ فِعلٍ ظاهِرٍ يُبرهِنُ عَلَى صِحَّتِها ويُؤيِّدُها، وكُلُّ حقيقةٍ لا يَقُومُ صاحِبُها بِشرائِعِ الإسلامِ الظاهِرةِ لا تنفعُ وإنْ كَانَتْ مَا كَانَتْ.. فَالحُبُّ هُوَ سَبَبُ الطَّاعةِ، وٱلطَّاعةُ هِيَ نَتِيجةُ ٱلحُبِّ.. وإنَّهُ لا يَتَجَرَّدُ - بِأيِّ حَالٍ مِنَ الأحْوالِ- عنِ الأداءِ والفِعلِ وٱلامتِثالِ، وأيُّ ٱفْتِراقِ بَيْنَ الحُبِّ وٱلعَمَلِ بِمُقتضى هَذَا الحُبِّ سيُؤَدِّي إلى ٱختِلالٍ فِي مَفْهُومِ الحُبِّ، وٱنهيارِ عُراهُ وأُسُسِهِ ..

فالحُبُّ هُوَ ٱلمَعْرِفةُ والدِّينُ والطَّاعةُ، وَلَيْسَ فَقَط العَوَاطِفُ ٱلعَابِـرةُ والمُيولاتُ القلبيِّةُ.. وبِتَعْبيرٍ آخرَ فإنَّ حُبَّ اللهِ لَيْسَ دَعْوى بِاللِّسانِ، ولا هِياماً بِالوِجْدانِ إلاَّ أنْ يُصاحِبَهُ الاتِّباعُ لِرَسُولِ اللهِ »، والسَّيرُ على هُداهُ ، وتحقيقُ مَنْهَجِهِ فِي الحَياةِ .. هُوَ وَمَنْ سارَ عَلَى هَدْيِهِ وٱقْتَفَى أَثَـرَهُ مِمَّنْ صَحِبَهُ أوْ تَبِعَهُ؛ أُولئِك هُمْ آلُـهُ.. وإذا عَرَفْنا أنَّ الحُبَّ الصَّحِيحَ شُعْبةٌ مِنْ شُعَبِ ٱلإيمانِ؛ فَالإيمانُ لَيْسَ كَلِماتٍ تُقالُ، وَلا مَشَاعِرَ تَجِيشُ، ولا شَعَائِرَ تُقامُ.. ولكنَّهُ طَاعةُ لِلهِ ، ولِلرَّسولِ »، ولآلِ الرَّسُولِ .. وعملٌ بِمنهجِ اللهِ الذي يحمِلُهُ الرَّسول وآلُهُ؛ وعليه فإنَّ حبَّنا وأولَنـا وَرُجُوعَنا وٱنْتِسابَنا الحَقِيقِيَّ لِلرَّسولِ الكَرِيمِ ولآلِهِ » يَجِبُ أنْ يَكُونَ بِطاعَتِنَا وٱتِّباعِنا لَهُمْ، وتأسِّينا بِهِمْ؛ حَيْثُ كَانُوا دُعاةً إلَى ٱلائْتلاف وٱلوحْدَةِ ، وإلَى نَبْذِ ٱلفِتْنةِ والفُرقَةِ..

 مِنَ الواضِحِ أنَّ الأمْرَ بِالمَعْروفِ، والنَّهيَ عَنِ المُنكَرِ فَرِيضةٌ عامةٌ على جَمِيعِ النَّاسِ، ولا تخُصُّ بَعْضَنا دُون آخَرَ.. غَيرَ أنَّ مسؤوليةَ الإنْسانِ تُجاهَ زَوْجتِهِ وأبنائِهِ آكَـدُ مِنْ غيرِهَا وأشدُّ إِلزَاماً؛ إذْ أنَّ الواجبَ على المُسلِمِ أَنْ يَبدأَ بِأَهلِهِ، كَمَا يتجلَّى ذلِكَ مِنْ خِلالِ الآياتِ والرِّواياتِ العَدِيدةِ التِّي تَدْعُو الإِنسان لأنْ يبذُلَ جُهدَه لِتَرْبيةِ أهلِهِ، وَتَعلِيمِهِم، وَنَهْيهِم، عَنِ ٱرتكابِ الذُّنوبِ، وحثِّهِمْ على ٱكْتِسابِ الخَيْراتِ.. ولا يَنْبغِي أنْ يَقْنعَ وَيَكتفِيَ بِتَوفِيرِ الغِذاءِ الجِسْمِيِّ لَهُمْ.. إنَّ المُؤمِنَ غَيرُ مَسْؤولٍ أمامَ اللهِ عنْ نَفْسِهِ فَحَسْبُ.. بَـلْ عَنْ أهلِهِ وأولادِهِ ، وأنَّ مِنْ واجبِهِ أنْ يمُدَّ يدَهُ إلى العَمَلِ على صَلاحِهِمْ وَتَقْويمِهِم.. وإذا كانَ الأبُ يَفْعلُ الكثِيرَ مِنْ أجلِ وَلَدِهِ ؛ حِرْصاً عليهِ وعلى مُستقْبلِهِ في هذِهِ الحياةِ الفانِيةِ.. فأَولَى لهُ أنْ يَعمَلَ لِسَعادتِهِ في الحَياةِ الباقِيةِ، وأنْ يَقِيَهُ مَا هُوَ أشدَّ مِنْ غَدَراتِ الزَّمانِ وَضَرَباتِهِ..

فَعلى المُؤْمِنينَ بأَنْ يَقُوا ويَمْنَعوا أَنفُسَهُم وأَهليهِمْ ناراً؛ وإِنَّما يَمْنعونَ نُفُوسَهم بأَنْ يَعْمَلوا الطَّاعاتِ.. ويَمْنعونَ أَهليهِمْ بأَنْ يدْعوهم إِليها ويحُثُّوهُمْ على فِعْلِها؛ وذلِكَ يَقْتَضِي أنَّ الأَمرَ بِالمَعْروفِ والنَّهْيَ عَنِ المُنكَرِ يَنْبغِي أَنْ يكونَ لِلأَقربِ فالأَقرب.. وَتَبرُزُ هذِهِ المَسْؤوليةُ أكثرَ وَتَكْتسِبُ أهميَّةً خاصَّة فِي العَصْرِ الرِّاهِنِ؛ حَيْثُ تَجْتاحُ المُجتَمَعَ مَوْجاتٌ مِنَ الفَسَادِ والضَّلالِ الخَطِرةِ التِّي تَحْتاجُ إلى وَضْعِ بَرْنامَجٍ دَقِيقٍ وَمَدْرُوسٍ لِتَـربِيةِ العائِلةِ ؛ لِكَيْ تَستَطِيعَ مُواجهةَ هذِهِ المَوْجاتِ دُونَ التأثُّرِ بِها والانْجِرافِ مَعَ تيَّارِهَا..

 القُرآنُ الكَريمُ يَذكُرُ الأشْياءَ عَلَى قَدَرِ ٱهْتِمامِهِ بِهَا، فَلَـوْ أجْرَيْنا مُقارَنةً بَسِيطَةً بَيْنَ ذِكْرِهِ لأواصِرِ ٱلنَّسَبِ وَرَوابِطِ ٱلسَّبَبِ وٱلعَمَلِ؛ لَوَجَدْنا ٱلبَوْنَ شاسِعاً بَيْنَهُما، وأنَّه لَيْسَ هُناكَ مِنْ وَجْهٍ لِلمُقارَنَةِ.. فَقَدْ ذَكَرَ الأُولَى مُبيِّناً عَدَمَ جَدْواهَا، وَمُحذِّراً مِنَ ٱلتَّشبُّثِ بِها.. بَيْنَمَا نَـراهُ يَذكُرُ ٱلثَّانِيةَ مُبيِّناً أهَمِّيتَها، وَحاثَّاً وَمُؤكِّداً عَلَى ٱلتَّمسُّكِ بِها..

 هُنَاكَ رابِطَتانِ لا ثَالِثَـةَ لَهُمَا فِي رَبْطِ الإنْسانِ بِالإنْسانِ: الأُولَى هِيَ رَابِطَةُ الأَصلِ وٱلنَّسَبِ وٱلدَّمِ .. وٱلثَّانِيَةُ هِيَ رَابِطَةُ ٱلسَّبَبِ وٱلعَمَلِ وٱلاتِّباعِ وٱلطَّاعَةِ.. وَقَدْ تتَّحِدانِ مَعَاً، وَقَدْ تَنْفرِدُ وَتَنْفَصِلُ إحْداهُما عَنِ ٱلأُخْرى.. فَمِـنْ ٱتِّحادِهِما: تِلْكَ ٱلَّتِي تَـرْبِطُ عليَّاً  بِرَسُولِ اللهِ ».. وَمِنِ ٱنْفِرادِ ٱلأُولَى: تِلْكَ ٱلَّتِي تَـرْبِطُ أبـا لَهَبٍ بِالنَّبيِّ ».. وَمِـنِ ٱنْفِرادِ ٱلثَّانِيَةِ: تِلْكَ ٱلَّتِي تَـرْبِطُ سَلْمانَ ٱلفارِسِيَّ، أوْ بِلالاً ٱلحَبَشِيَّ، أوْ صُهَيْبَاً ٱلرُّومِـيَّ  بِالنَّبيِّ ».. وٱلرَّابِطةُ الأُولَى مُفْتَقِرةٌ إلَى مَـا يُكمِّلها !! أمَّـا ٱلثَّانِيةُ فَغَنِيَّةٌ بِنَفْسِها..

 إنَّ الإسلامَ لَمْ يَعْتبرِ ٱلنَّسَبَ، أوِ ٱلدَّمَ ، أوِ ٱلتُّرابَ، أوِ ٱلتَّجَمُّعَ، أوِ ٱلعُرْفَ، أوِ ٱلاعْتِبارَ ٱلاجْتِماعِيَّ وَطِرازَ ٱلمَعِيشةِ ٱلرَّابِطَ الأَساسَ وٱلمُقدَّسَ بَيْنَ أفْـرادِ الإنْسانِيَّةِ .. بَـلْ إنَّهُ يَقُومُ عَلَى ٱلإيْمـانِ، وٱلتَّقْوَى، وٱلعَمَلِ ٱلصَّالِحِ وٱلجِدِّ فيهِ... وَإنَّ ٱلأُمُورَ ٱلخَارِجَةَ عَنْ ذَلِكَ لا يَحْصلُ بِهَا فَضلٌ عِنْدَ اللهِ بِمُجَرَّدِهَـا..

التوصيات والـمُقتـرحات:

 على كُلِّ مَنْ أرادَ أنْ يُعِدَّ موضوعاً عقائِديَّاً، أو تاريخياً، أو ٱجتِماعيَّاً، أو تربويَّاً، أو حتى خِلافيَّاً.. فعليهِ الرُّجوعُ أولاً - وقبلَ كُلِّ شيءٍ - إلى كِتابِ اللهِ ، وتحديداً إلى الآياتِ المُحكمةِ الواضِحةِ الدِّلالةِ والمعنى التي لا تحتملُ تأويلاً، أو رِوايةً، أو رأياً، أو سببَ نُزولٍ، أو ما شاكلَ ذلكَ.. وجمعُ كلِّ ما يتعلَّقُ بِالموضوعِ مِنها.. ومِنْ ثَمَّ النَّظرُ المُتمعِّنُ في هِداياتِ تِلكَ الآياتِ الكريمةِ.. وذلكَ كُلُّهُ يكونُ قبلَ النَّظرِ- مُجرَّدِ النَّظَرِ- في الكُتُبِ الأُخرى، وقبلَ ٱستِفتاءِ كلامِ الآخَرينَ ؛ وذلكَ لِكي يبقى القُرآنُ العزيزُ مُهيمِناً على جميعِ الكُتُبِ والآراءِ الأُخرى، وعلى جميعِ أفكارِ الباحِثِ، ويبقى متبوعاً غيرَ تابِعٍ .. فما يَخرُجُ بِهِ الباحِثُ - عندَها - يكونُ على ضوءِ آياتِ الذِّكرِ الحكيمِ، وليسَ على حِسابِها؛ وبِذلكَ يكونُ دينُ الإسلامِ، ووحدةُ المُسلِمينَ مبنيَّيْنِ على أساسِ كِتابِ اللهِ  وليسَ على حِسابِهِ .. فلا تقومُ - عِندَئِذٍ - تِلكَ الكُتُبُ، وذلِكَ الكلامُ بِتوجيهِ الآياتِ وتقويلِها، بِأنْ تقولَ للآيةِ - كما هُو حالُ الكثيرينَ اليومَ - : «قولي كذا، انطُقِي بكذا، إنَّكِ تقصُدينَ كذا، وتعبِّرينَ عن كذا» !!

 على المَعْنيِّينَ والباحِثينَ في الدِّراساتِ القُرآنيَّةِ، وفي عُلومِ القُرآنِ التوسُّعُ في موضوعاتِ التَّفسيرِ الموضوعِيِّ لِلقُرآنِ الكريمِ، وتفعيلُ هذا الجانِبِ المُهمِّ، وإبرازُ معالِمِهِ وخَطَواتِهِ التي آثَرَ عُلماؤُنا الأوائِلُ - مِنْ حيثُ لمْ يقصُدوا - إبقاءَها مُبهَمةً وغامِضةً ومُبعثَرةً في بُطونِ الكُتُبِ، ووضعُها في منهجٍ واضِحٍ مُيسَّرٍ ومفهومٍ لدى جميعِ طلبةِ العِلمِ الشَّرعِيِّ، وذلِكَ في كُتُبٍ ورسائِلَ وبُحوثٍ مُختصَّةٍ بِهذا الصَّددِ ..

 على الطَّلبةِ الباحِثينَ، والأساتِذةِ المُشرِفينَ في المَوضوعاتِ الإنسانيةِ عُمُوماً، والمَوضُوعاتِ الشَّرعيَّةِ على وجْهِ الخُصُوصِ الابتِعادُ عنْ تفريغِ الجُهْدِ في غيرِ محلِّهِ، وهدْرِ الوقْتِ الثَّمينِ في تناوُلِ مَوضُوعاتٍ هِـيَ لِلافتِراضِ النَّظريِّ والتَّرفِ الفِكريِّ أقربُ مِنْها للدِّراسةِ الهادِفةِ البنَّاءةِ التِّي تَنـزِلُ إلى السَّاحةِ التِّي يعيشُ فيها المُجْتَمعُ مُشَخِّصةً مواطِنَ الخَللِ ومكامِنَ الدَّاءِ ، ومُحدِّدةً النُقاطَ التِّي ليسَ لِعِلاجِها مِنْ بُدٍّ - ومـا أكثَرَها - والاشتِغالِ بِها عمَّا سِواها؛ ففيها ما يكفي الباحِثينَ الصَّادِقينَ الذِّيـنَ يُريدُونَ الصَّلاحَ والإصلاحَ؛ لِتكونَ بُحُوثُهم - بعدَ ذلِكَ - مَراجِعَ لِمَنْ يَـأتِي بَعدَهُم، ووصفاتِ عِلاجٍ لِكثيرٍ منَ الأدواءِ التِّي يُعاني مِنها المُجتمعُ.. وذلِكَ - حتماً - خيرٌ منَ أنْ تُركَنَ - بعدَ نَـيل الشَّهادةِ مُباشَرةً - في رُفوفِ المكتباتِ، يـأكُلُ عليها الزَّمنُ ويشربُ، وتتراكمُ عليها الأتـرِبةُ؛ ذلكَ أنْ لا أحدَ يجِدُ فيها ضالَّتَهُ وبُغيتَه !!

1. () سورة الأنفال/ من الآية 34. [↑](#footnote-ref-0)
2. () فتح الباري/ باب الصلاة على النَّبِيِّ » - رقم (5995) ج11/ ص164، ويُنظر: سُنن أبي داود/ كتاب الفتن والملاحِمِ (باب ذِكْرِ الفِتَنِ ودلائلها) رقم (4242) ج2/ ص495. [↑](#footnote-ref-1)